الجَرِيدَةُ الرسمِيَّة

تصدر عن: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

العدد الثامن والعشرون
السنة العاشرة
أكتوبر ٢٠٢٣م

تصدر عن:
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المشرف العام:
سعادة المستشار/سلطان بن ناصر السويدي
الأمين المساعد للشؤون التشريعية والقانونية

المشرف التنفيذي:
د. مبارك بن سالم العامري
مدير إدارة المعاهدات والأنظمة

منسق الجريدة الرسمية:
أ. مي العجمي

الإشراف الفني والإخراج:
أ. صلاح الدين عبد المولي
أ. ميرغني أحمد الأمين

officialnewspaper@gccsg.org
www.gccsg.org
٦٧٢٥ طريق جدة ـ الهدا
الرياض ١٢٣٢٤ ـ ٣١٤٧

العدد الثامن والعشرون
السنة العاشرة
اكتوبر ٢٠٢٣م

محتويات العدد

- البيان المشترك لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى.
- البيان الصادر عن المجلس الوزاري في دورته (١٥٥).
- البيان الصادر عن المجلس الوزاري في دورته (١٥٦).

البيان المشترك
لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى
يوم الاربعاء ١ محرم ١٤٤٥ هـ الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٣ م
جدة، المملكة العربية السعودية

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله، عقد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى اجتماعهم في جدة، يوم الاربعاء ١ محرم ١٤٤٥هـ الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٣م، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، حفظه الله، بمشاركة أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، ومعالي جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتوصل الاجتماع إلى ما يلي:

١. بارك القادة لمقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، نجاح موسم الحج لعام ١٤٤٤هـ، وما حققه من مستوى عالٍ في خدمة حجاج بيت الله الحرام وتقديم العناية اللازمة لهم خلال أدائهم شعائر الحج.

٢. بناءً على القيم والمصالح المشتركة والروابط التاريخية العميقة بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، أكد القادة على أهمية تعزيز العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين على المستويين الجماعي والثنائي، واستمرار التنسيق السياسي بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات، والعمل على ضمان مرونة سلاسل الإمداد، والنقل والاتصال، والأمن

الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن المائي، ودفع بناء علاقات التعاون في تطوير مصادر وتقنيات الطاقة الخضراء والمتجددة، وخلق فرص الأعمال التجارية ودعم فرص الاستثمار وزيادة التبادل التجاري.

٣. أشاد القادة بالتنوع الثقافي والانفتاح والتاريخ الثري لدول مجلس التعاون وآسيا الوسطى، وشدد القادة على أن التسامح والتعايش السلمي من أهم

القيم والمبادئ للعلاقات بين الأمم والمجتمعات. وفي هذا الشأن، رحب القادة باعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٨٦، الذي أقر المجلس بموجبه بأن خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب والتمييز بين الجنسين وأعمال التطرف يمكن أن تسهم في اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها. وأعربوا عن قلقهم إزاء تزايد الخطاب حول العنصرية وكراهية الإسلام، وأعمال العنف ضد الأقليات المسلمة والرموز الإسلامية.

وأثنى القادة على نتائج وأهداف مؤتمر قادة الأديان العالمية والتقليدية الذي يعقد في كازاخستان منذ عام ٢٠٠٣م من أجل مناقشة المبادئ التوجيهية العالمية لتحقيق الاحترام والتسامح فيما بين الأعراق والأديان.

٤. أشاد القادة بنتائج ملتقى البحرين للحوار "الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني"، الذي عقد في عام ٢٠٢٢م، في مملكة البحرين، تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، بالتعاون مع شيخ الأزهر وبابا الفاتيكان.

٥. شدد القادة على أهمية تعزيز الحوار الاستراتيجي والسياسي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى، وتعزيز هذه الشراكة نحو آفاق جديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك الحوار السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز التواصل بين الشعوب، وتبادل

أفضل الممارسات والخبرات في جميع المجالات مثل التعليم، الثقافة، وشؤون الشباب والسياحة ووسائل الإعلام والرياضة وفقا لخطة العمل المشترك المتفق عليها للفترة (٢٠٢٣م – ٢٠٢٧م) .

٦. نوه القادة بمخرجات الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى الذي عُقد في ٧ سبتمبر ٢٠٢٢م، والاجتماعات الفنية التي عُقدت بين المسؤولين والمختصين من الجانبين في مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار والصحة والثقافة والشباب والرياضة. وحثوا الجهات المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفوري لخطة العمل المشتركة، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات.

٧. في المجال الاقتصادي، أكد القادة على أهمية استمرار بذل الجهود لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وتشجيع الاستثمار المشترك، من خلال تعزيز العلاقات بين المؤسسات المالية والاقتصادية، وقطاعات الأعمال لدى الجانبين لاستكشاف مجالات التعاون والفرص المتاحة، وتوفير مناخ جاذب لقطاع الأعمال والتجارة والاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي لتحقيق المنفعة المتبادلة. كما دعا القادة إلى تحقيق التكامل بين الفرص المتاحة وتطوير مجالات الاستثمار، وبحث الأولويات التنموية وتبادل الخبرات في ضوء خطة العمل المشتركة.

٨. أكد القادة دعمهم لترشيح المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠ في مدينة الرياض، وبذل كافة الجهود لدعم هذا الترشيح، مؤكدين على أهمية تنظيم المعارض الدولية والإقليمية والمشاركة الفعالة فيها لتحفيز التبادلات الاقتصادية والثقافية بين آسيا الوسطى ومنطقة الخليج.

٩. أكد القادة على أهمية استمرار التعاون بين مجلس التعاون وآسيا الوسطى في المحافل والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم.

١٠. أشاد القادة بالدور الرائد الذي يقوم به الجانبان لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وجددوا ترحيبهم ودعمهم لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها مؤتمر COP28 لدعم الجهود الدولية في هذا الإطار.

كدول نامية أكد القادة على مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، لاسيما الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ومراعاة الظروف والأولويات الوطنية المختلفة، وأن يراعى في تنفيذ الاتفاقيتين الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ خاصةً تلك المؤثرة على الدول النامية الأكثر عرضة لهذه الآثار. وسيوفر COP28 فرصة لتقييم هذه المسائل والتقدم المحرز في الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقات الدولية.

١١. أكد القادة على أهمية تعزيز التعاون في مجال البيئة وتغير المناخ وحماية الأنهار الجليدية والموارد المائية، وجذب المزيد من الاستثمارات للقطاعات الرئيسية لاقتصاد بلدان آسيا الوسطى للتكيف مع تغير المناخ من خلال التكامل والتعاون بشأن مخاطر الكوارث الطبيعية وعواقبها بين الجانبين.

١٢. شدد القادة على أهمية تطوير طرق النقل المتصلة بين المنطقتين، وبناء شبكات لوجستية وتجارية قوية، وتطوير أنظمة فعالة تسهم في تبادل المنتجات.

١٣. اتفق القادة على تعزيز التعاون في مجالات التعليم العالي، والبحث العلمي والتدريب المهني، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي لدى الجانبين، وتوفير فرص التعليم في الجامعات التقنية، حيثما أمكن ذلك، للطلاب من دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، وكذلك تبادل الخبرات والتجارب من خلال التواصل بين الخبراء والمختصين التعليم.

١٤. أعرب القادة عن تطلعهم إلى تعزيز التعاون في المجال الصحي، وتبادل الخبرات بين المؤسسات المتخصصة في مختلف المجالات الصحية، ودعم المبادرات العالمية للتصدي للأوبئة والمخاطر

والتحديات الصحية الحالية والمستقبلية. في هذا السياق، أشار القادة إلى مبادرة كازاخستان لإنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف في الأمم المتحدة – الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية – التي تم إعلانها في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ستساهم في الوقاية من التهديدات البيولوجية وتبادل البيانات حول الأمراض الخطرة.

١٥. في مجال التعاون الثقافي والإنساني، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجالات الاجتماعية، أشار القادة إلى أهمية الحفاظ على التراث الثقافي المشترك بين الجانبين، وتعزيز التعاون الثقافي والإعلامي المشترك، وتشجيع الحوار الثقافي بين الجانبين، وبحث فرص تطوير التعاون في كافة المجالات ذات الصلة بما يخدم العمل المشترك للجانبين.

١٦. أكد القادة على أهمية تعزيز التعاون في مجال الشباب والرياضة، وتبادل الخبرات وتنسيق المواقف الانتخابية المتعلقة بالاتحادات الرياضية، والإقليمية، والقارية، والدولية، منوهين باستضافة دولة قطر لمباريات كأس آسيا ٢٠٢٣م.

١٧. شدد القادة على تعزيز التعاون في مجال طاقة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والابتكار، والتكنولوجيا الخضراء. وشددوا على الحاجة إلى استثمارات لتنفيذ مشاريع جديدة في هذه المجالات الهامة بين الجانبين. ورحب القادة بقرار المملكة العربية السعودية لاستضافة منتدى الاستثمار بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣م، وبمبادرتي جمهورية تركمانستان وجمهورية قيرغيزستان لاستضافة منتدى الاستثمار بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في عام ٢٠٢٤م.

١٨. ناقش القادة القضايا الإقليمية والدولية، حيث توافقت الرؤى حول أهمية تضافر كافة الجهود لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء العالم، وأولوية استتباب السلم والأمن الدوليين، من خلال الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم، ومبادئ حُسن

الجوار، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، والحفاظ على النظام الدولي القائم على الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، أكد القادة على أن تزايد مخاطر المواجهة النووية بين الدول المسلحة نووياً يشكل تهديداً خطيراً ومرفوضاً للسلم والأمن الدولي، وأنه لا ينبغي أبداً السماح باستخدام الأسلحة النووية.

١٩. أعرب القادة عن إدانتهم للإرهاب أيا كانت مصادره ورفض جميع أشكاله ومظاهره وتجفيف مصادر تمويله. وعبروا عن عزمهم على تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع تمويل وتسليح وتجنيد الجماعات الإرهابية لجميع الأفراد والكيانات، وأشار القادة إلى نتائج مؤتمر (دوشانبه) الرفيع المستوى بشأن «التعاون الدولي والإقليمي في مجال أمن الحدود وإدارتها من أجل مكافحة الإرهاب ومنع حركة الإرهابيين»، المعقود يومي ١٨ و ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م، في (دوشانبه)، ونتائج الاجتماع الوزاري للتحالف العالمي ضد داعش الذي عقد بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٢٣م بالرياض، وأكدوا التزامهم بمواصلة دعم كافة الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة المنظمات الإرهابية والتصدي لجميع الأنشطة المهددة للأمن والاستقرار. وأكدوا على أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي تقوم عليها العلاقات بين الدول والمجتمعات.

٢٠. أكد القادة على أهمية تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها وهيئاتها. وشدد القادة على أن أجزاء من العالم الإسلامي تواجه انعدام الأمن الغذائي المتزايد، ويرجع ذلك في الغالب إلى تحدي الوضع الجيوسياسي والجيواقتصادي، فضلا عن تغير المناخ وفي هذا السياق، شدد القادة على ضرورة التعاون ودعم جهود المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي واستخدام إمكاناتها لضمان وصول الإمدادات الغذائية إلى البلدان المحتاجة.

شكر القادة المملكة العربية السعودية على استضافة هذه القمة التاريخية ويتطلعون إلى عقد القمة القادمة بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في سمرقند، أوزبكستان، في عام ٢٠٢٥م

صدر في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية

يوم الأربعاء الأول من شهر محرم ١٤٤٥هـ، الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٣م

البيان الصادر
عن المجلس الوزاري في دورته (١٥٥)
يوم الأربعاء ٣٠ شعبان ١٤٤٤هـ الموافق ٢٢ مارس ٢٠٢٣م
الأمانة العامة لمجلس التعاون

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الخامسة والخمسين بعد المائة في يوم الأربعاء ٣٠ شعبان ١٤٤٤هـ الموافق ٢٢ مارس ٢٠٢٣م، في مقر الأمانة العامة، برئاسة معالي السيد/ بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير الخارجية بسلطنة عمان، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة أصحاب المعالي والسعادة:

معالي/ خليفة شاهين المرر وزير دولة بالإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور/ عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية بمملكة البحرين

صاحب السمو الأمير/ فيصل بن فرحان آل سعود وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية

معالي الشيخ/ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

معالي الشيخ / سالم عبد الله الجابر الصباح وزير الخارجية بدولة الكويت

ومعالي/ جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث هنّأ المجلس الوزاري معاليه بالثقة السامية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بتعيينه أميناً عاماً لمجلس التعاون، متمنياً له التوفيق والسداد في مهامه.

أعرب المجلس الوزاري عن خالص التعازي والمواساة لضحايا الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا وخلف خسائر كبيرة في الأرواح والبنية التحتية، مؤكداً وقوف دول مجلس التعاون مع الشعبين التركي والسوري، ومنوهاً بالوقفة التضامنية والدعم الرسمي والشعبي من دول مجلس التعاون للمنكوبين والمتضررين من الزلزال والنابعة من دورها الكبير والممتد في الأعمال الإنسانية والإغاثية.

وأدان المجلس الوزاري تكرار حرق نسخ من المصحف الشريف في عدد من العواصم الأوروبية خلال الآونة الأخيرة، مؤكداً على أهمية تصدي حكومات تلك الدول للممارسات المستفزة لمشاعر ملايين المسلمين حول العالم. وأشاد المجلس بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع باعتماد يوم ١٥ مارس من كل عام، ابتداءً من عام ٢٠٢٣، لمكافحة الإسلاموفوبيا، يتم خلاله نشر ثقافة التسامح الديني والحوار والتعايش.

ورحب المجلس بنتائج منتدى الرياض الدولي الإنساني في دورته الثالثة، الذي نظمه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالشراكة مع الأمم المتحدة، بشأن تعزيز العمل الإنساني الجماعي وتقديم المساعدات التنموية العاجلة، كما رحب بـ "إعلان المنامة" الصادر عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي التي استضافتها مملكة البحرين خلال الفترة ١١-١٥مارس ٢٠٢٣م، تحت شعار "تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: محاربة التعصب"، ورحب بنتائج اجتماعات الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً، الذي استضافته دولة قطر خلال الفترة ٥ – ٩ مارس ٢٠٢٣م، على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العمل الخليجي المشترك، وتطورات القضايا السياسية إقليمياً ودولياً، وذلك على النحو التالي:

تعزيز العمل الخليجي المشترك:

١. اطلع المجلس الوزاري على ما تقوم به اللجان العاملة في إطار مجلس التعاون من جهود لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، التي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته (٣٦) في ديسمبر ٢٠١٥م، ووجه بسرعة استكمال تنفيذها .

٢. أكد المجلس الوزاري على أن الأسرة هي العامل الأساسي في تكوين المجتمع وفي التربية وغرس القيم والأخلاق. وهي تمثل رابطاً قوياً للنسيج الاجتماعي وتلاحمه، إضافة إلى كونها محركا حقيقيا للتنمية والازدهار. وأكد على أهمية مواصلة وتطوير التفاعل والتأثير الإيجابيين مع شعوب العالم، والمحافظة على مبدأ الاحترام المتبادل للثقافات وتنوعها والتصدي للتيارات والأفكار الدخيلة والهدامة من خلال الخطط الوطنية والجماعية التي تُعنى بتحصين المجتمع الخليجي، والمساهمة في إثراء الحضارة الإنسانية والارتقاء بالمُثل الأخلاقية والأعراف الثقافية الحميدة، وفق النهج الحكيم الذي يسير عليه قادة دول المجلس ضمن منظومة مجلس التعاون.

٣. اعتمد المجلس الوزاري الإطار العام لمهام ومسؤوليات لجنة العمل الخيري المشترك بدول مجلس التعاون.

٤. استعرض المجلس الوزاري مسيرة التكامل الاقتصادي والتنموي وأكّد أهمية الاستمرار في إنهاء متطلبات استكمال الاتحاد الجمركي، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات السوق الخليجية المشتركة.

٥. اطلع المجلس الوزاري على سير العمل في خطوات تحقيق التكامل العسكري المشترك بين القوات المسلحة لدول مجلس التعاون، واستمرار استكمال متطلبات القيادة العسكرية الموحدة ووحداتها والمراكز التابعة لها. ورحب المجلس بتعيين رئيس الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد دورة الدفاع الخليجي الأولى خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣م، كما رحب بتشكيل لجنة الصناعات الدفاعية بين دول المجلس.

٦. وافق المجلس الوزاري على تشكيل "لجنة رؤساء أجهزة التقاعد العسكري بدول مجلس التعاون"، لمتابعة تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين.

مكافحة الإرهاب:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه الإرهاب أياً كان مصدره، ونبذه لكافة أشكاله وصوره، ورفضه لدوافعه ومبرراته، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، ودعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، ومشاركة دول المجلس في التحالف الدولي ضد داعش، وأكد المجلس أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي بنيت عليها مجتمعات دول المجلس، وتعاملها مع الشعوب الأخرى.

٢. أدان المجلس الوزاري العمليات الإرهابية التي تتعرض لها جمهورية العراق والتي تستهدف المدنيين وقوات الأمن العراقية، والتأكيد على وقوف مجلس التعاون مع العراق في مكافحة الإرهاب.

٣. أدان المجلس الوزاري العمليات الإرهابية التي تتعرض لها جمهورية الصومال الفيدرالية، وأكد وقوف مجلس التعاون مع الشعب الصومالي الشقيق لمكافحة الإرهاب.

٤. أدان المجلس الوزاري كافة العمليات الإرهابية التي تتعرض لها جمهورية أفغانستان الإسلامية والتي تستهدف المدنيين الأبرياء والمنشآت المدنية كالمدارس ودور العبادة والمستشفيات، مؤكداً

تضامن مجلس التعاون مع شعب أفغانستان الشقيق في محاربة كافة التنظيمات الإرهابية، وتعزيز الأمن والاستقرار في أراضيه.

٥. أدان المجلس الوزاري استمرار الدعم الأجنبي للجماعات الإرهابية والميلشيات الطائفية في العراق ولبنان وسوريا واليمن وغيرها، التي تهدد الأمن القومي العربي وتزعزع الاستقرار في المنطقة، وتعيق عمل التحالف الدولي لمحاربة داعش.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مؤكداً على دعم سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، واعتبار أن أية ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران في الجزر الثلاث باطلة ولاغية وليست ذات أثر على حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث. ودعا المجلس الوزاري إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

القضية الفلسطينية:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً على ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس.

٢. أدان المجلس الوزاري تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني، بما فيها الجرائم التي ارتكبت مؤخراً في مدينة ومخيم جنين، وفي منطقة نابلس خاصة في بلدات حوارة وبورين وعصيرة القبلية وغيرها، والتي راح ضحيتها عدد من الشهداء وعشرات الجرحى المدنيين الفلسطينيين، وهدم المنازل ودور العبادة وتدمير الممتلكات. كما أدان المجلس التصريحات العنصرية لوزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، والتي دعت إلى تدمير ما تبقى من قرية حوارة الفلسطينية، وطالب المجلس المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته لوقف التصعيد وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني.

٣. رحب المجلس الوزاري بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٠ فبراير ٢٠٢٣م، الرافض للتوجهات والسياسات الخطيرة التي تنتهجها إسرائيل في تزايد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤. أدان المجلس الوزاري الاقتحامات المتكررة من المستوطنين الإسرائيليين لباحات المسجد الأقصى المبارك، في خرقٍ خطير للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس الشريف ومقدساته، وانتهاكٍ لقدسية المسجد الأقصى المبارك واستفزازٍ لمشاعر المسلمين.

٥. دعا المجلس الوزاري المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، والتأكيد على ضرورة وقف الإجراءات الأحادية من جانب إسرائيل. واستنكر إعلان وزير الأمن القومي الإسرائيلي بشأن مواصلة هدم منازل الفلسطينيين بالقدس خلال شهر رمضان المبارك.

٦. أدان المجلس الوزاري التصعيد الإسرائيلي ببناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إقرار السلطات الإسرائيلية مؤخراً مشروع قانون بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٣م لبناء عدد من البؤر الاستيطانية ومخططات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس، كما أدان قرار الكنيست الإسرائيلي في ٢١مارس ٢٠٢٣م، الذي يسمح بالعودة إلى أربع مستوطنات سبق أن انسحبت منها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، مما يشكل مخالفة لقرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، مطالباً المجتمع الدولي بضرورة الضغط على السلطات الإسرائيلية للرجوع عن قراراتها الاستيطانية المخالفة للقوانين والقرارات الدولية.

٧. أعرب المجلس الوزاري عن رفضه أي توجه لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل، في مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م.

٨. أشاد المجلس الوزاري بالمساعدات السخية التي تقدمها دول المجلس لدعم أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وطالب المجتمع الدولي باستمرار دعمها لتواصل مهمتها حتى عودة اللاجئين الفلسطينيين.

إيران:

١. أكد المجلس الوزاري على قرارات المجلس الأعلى الموقر في دورته (٤٣) في ديسمبر ٢٠٢٢م، بشأن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٢. رحب المجلس الوزاري بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في بكين بمبادرة من فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ يتضمن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح بعثاتهما، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأعرب المجلس عن أمله أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية لحل الخلافات وإنهاء النزاعات الإقليمية كافة بالحوار والطرق الدبلوماسية، وإقامة العلاقات بين الدول على أسس التفاهم والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والقوانين والأعراف الدولية.

٣. ثمن المجلس الوزاري جهود سلطنة عمان وجمهورية العراق لاستضافتهما جولات الحوار السعودية – الإيرانية خلال عامي ٢٠٢١م –٢٠٢٢م، وجهود جمهورية الصين الشعبية لرعايتها واستضافتها المباحثات التي تمخض عنها اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية – الإيرانية، وتطلع المجلس إلى أن تُسهم هذه الخطوة في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

٤. أكد المجلس الوزاري أهمية التزام إيران بعدم تجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم التي تتطلبها الاستخدامات السلمية، وضرورة الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أكد استعداد دول المجلس للتعاون والتعامل بشكل فعال مع هذا الملف، كما أكد ضرورة مشاركتها في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية بهذا الشأن، وأن تشمل المفاوضات بالإضافة للبرنامج النووي الإيراني كافة القضايا والشواغل الأمنية لدول الخليج العربية، بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في إطار احترام السيادة وسياسات حسن الجوار والالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

٥. أكد المجلس على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة، والتصدي لكل ما من شأنه تهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، والمنشآت النفطية في دول المجلس.

اليمن:

١. أكد المجلس الوزاري دعمه الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له في تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، ودعا الحوثيين للاستجابة إلى الدعوة التي وجهها مجلس القيادة الرئاسي، للتفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦، بما يحفظ لليمن الشقيق سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله.

٢. أشاد المجلس الوزاري بالزيارات التي قام بها فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية مؤخراً إلى عدد من الدول الأوربية ولقاء فخامته

بالمسؤولين في تلك الدول وتأكيدهم على مساندة مجلس القيادة الرئاسي اليمني في ممارسة مهامه، ودعمهم جهوده لاستعادة السلطة الشرعية وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في اليمن وتلبية تطلعات شعبه.

٣. رحب المجلس الوزاري بصدور قرار مجلس الأمن ٢٦٧٥ بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٣م، الذي أعاد فيه تأكيد الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، وتجديد التدابير المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠، وتمديد تجميد الأصول وتدابير حظر السفر في اليمن حتى ١٥ نوفمبر٢٠٢٣م، وولاية فريق الخبراء حتى ١٥ديسمبر ٢٠٢٣م، إضافةً إلى التأكيد على أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢١٦.

٤. جدد المجلس الوزاري دعمه لجهود الأمم المتحدة التي يقودها مبعوثها الخاص إلى اليمن السيد هانز جروندبرج، وجهود المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن السيد تيم ليندر كينغ، للتوصل إلى الحل السياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث، وأشاد بتمسك الحكومة اليمنية بتجديد الهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن، ورحب بإعلان المبعوث الأممي في ٢١ مارس ٢٠٢٣م عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة اليمنية وميلشيا الحوثي لتبادل ٨٨٧ أسيراً، وذلك تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بين الجانبين في ستوكهولم في ديسمبر ٢٠١٨م، داعياً إلى ممارسة ضغط دولي على الحوثيين لرفع الحصار عن مدينة تعز وفتح المعابر الإنسانية فيها، كما نصت على ذلك الهدنة الأممية، مثمناً جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتجديد الهدنة تماشياً مع مبادرة المملكة العربية السعودية المعلنة في مارس ٢٠٢١م، لإنهاء الأزمة في اليمن وإيقاف اطلاق النار والوصول إلى حل سياسي شامل، ودعا المجلس الوزاري المبعوث الأممي إلى اتخاذ موقف حازم تجاه ممارسات الحوثيين التي تتعارض مع جهود الأمم المتحدة ودول المنطقة لإحلال السلام في اليمن.

٥. امتداداً للمنح السابقة التي قدمتها المملكة العربية السعودية بإجمالي ٤,٢ مليارات دولار أمريكي، أشاد المجلس الوزاري بإعلان المملكة العربية السعودية، إيداع وديعة بقيمة مليار دولار أمريكي للبنك المركزي اليمني، مخصصة لتغطية استيراد السلع الغذائية الأساسية، كما أشاد بالدفعة الثالثة من منحة المشتقات النفطية ٤٥ (ألف طن متري من الديزل و٣٠ ألف طن متري من مادة المازوت) المقدمة من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وذلك تأكيداً على حرص دول مجلس التعاون على تحقيق الأمن والاستقرار والنماء للشعب اليمني الشقيق.

٦. أشاد المجلس الوزاري بإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن دعم مشاريع التعافي وإعادة التأهيل للعام الحالي بملغ ٣٢٥ مليون دولار أمريكي، تستهدف قطاعات الرعاية الصحية والطاقة المتجددة والزراعة، وتعهد دولة قطر بإنشاء ١٠ مدارس متنقلة لدعم تعليم الطلاب في اليمن وتوقيع اتفاقية بقيمة ١٠ ملايين يورو لتوسيع مشروع دعم ريادة الشباب والشمول المالي، وإعلان دولة الكويت تقديم ٣ منح إضافية قيمتها ٥ ملايين دولار أمريكي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بهدف دعم قطاعات البنية التحتية وبرامج انتعاش الاقتصاد وتحسين مرافق الموانئ اليمنية. كما جدد المجلس الوزاري التأكيد على أهمية قيام الدول الشقيقة والصديقة بالمشاركة في تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني والتنموي للجمهورية اليمنية، لرفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

٧. أشاد المجلس الوزاري بالإنجازات التي حققها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وبالمشاريع التنموية التي ينفذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبالدعم الإنساني الذي يقدمه مكتب تنسيق المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة من مجلس التعاون للجمهورية اليمنية، وبما تقدمه كافة دول المجلس من مساعدات إنسانية وتنموية لليمن تجاوزت (٣٦) مليار دولار، وأشاد المجلس الوزاري بجهود المشروع السعودي لنزع الألغام (مسام) لتطهير الأراضي

اليمنية من الألغام الذي تمكن منذ تدشينه في يونيو ٢٠١٨م، من نزع أكثر من (٣٨٩.٧٠٦) لغم وذخيرة وعبوة ناسفة زرعتها ميليشيات الحوثي بشكل عشوائي.

٨. أدان المجلس الوزاري استمرار التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لليمن، وتهريب الخبراء العسكريين والأسلحة إلى ميليشيات الحوثي الإرهابية في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ٢٢١٦ و ٢٢٣١ و ٢٦٢٤، منوهاً بإعلان الأجهزة الأمنية اليمنية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣م، عن ضبط شحنة معدات عسكرية تشتمل على عدد (١٠٠) محرك للطائرات المسيرة كانت في طريقها إلى ميليشيات الحوثي، وكشف الحكومة البريطانية بتاريخ ١٣ فبراير٢٠٢٣م عن تفكيك شفرة طائرة مسيرة مهربة من إيران لميليشيا الحوثي في اليمن، وذلك بالإضافة إلى شحنتي الأسلحة التي استولت عليها سفينتها "اتش ام اس مونتيروز" سابقاً، وإعلان قوات البحرية الفرنسية ضبطها زورقا محمّلا بالأسلحة والذخيرة الإيرانية بتاريخ ١٥ يناير٢٠٢٣م كان في طريقه إلى مليشيا الحوثي، يحمل أكثر من ٣ آلاف بندقية ونصف مليون رصاصة و٢٠ صاروخاً مضاداً للدبابات، وإعلان البحرية الأمريكية بتاريخ ١٠ يناير٢٠٢٣م، عن اعتراضها سفينة كان على متنها ٢١١٦ بندقية هجومية أثناء عبورها المياه الدولية من إيران إلى اليمن، وإعلان الأسطول الأمريكي الخامس في ٣١ يناير ٢٠٢٣م عن ضبط سفينة صيد بالمياه الدولية كانت في طريقها إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، تحمل على متنها كمية كبيرة من المخدرات تبلغ (٤,٠٠٠) كيلوغرام من الحشيش و ٥١٢ كيلوغراماً من الميثامفيتامين، وأكد المجلس الوزاري على أن هذه الجرائم تُعد تصعيداً من ميليشيا الحوثي الإرهابية.

٩. حث الأمم المتحدة على الإسراع في البدء بتنفيذ خطتها التشغيلية للتعامل مع ناقلة النفط العائم والتخزين (صافر)، وعدم التأخير تلافياً لأي طارئ قد يحدث وينتج عنه تسرب النفط من

خزان صافر لا قدر الله، والتأكيد على أهمية تضمين إجراءات فعالة للاستجابة متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية ضمن خطة نقل النفط من الخزان العائم (صافر)، إلى ناقلة بديلة.

العراق:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق الشقيق، ودعم الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشدداً على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية الإسلامية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة تكريساً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون.

٢. أدان المجلس الوزاري الاعتداءات الخارجية المتكررة والهجمات الصاروخية التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدد الأمن والاستقرار فيها، وشدد المجلس على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، مؤكداً على وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق.

٣. أكد المجلس الوزاري على أهمية التزام العراق بسيادة دولة الكويت وعدم انتهاك القرارات والاتفاقيات الدولية وبالأخص قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣، بشأن ترسيم الحدود بين البلدين واتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله، المبرمة بين البلدين والمودعة لدى الأمم المتحدة، ودعا المجلس جمهورية العراق إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية مع دولة الكويت لما بعد العلامة ١٦٢، معبراً عن رفضه القاطع لأي انتهاك يمس سيادة دولة الكويت واحتفاظها بحقها في الرد وفق القنوات القانونية.

٤. جدد المجلس الوزاري دعمه لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، معرباً

عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في كافة الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه تلك الملفات.

سوريا:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة، واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، ودعم الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، معبراً عن دعمه جهود المبعوث الخاص لسوريا غير بيدرسون في هذا الشأن، ودعم الجهود المبذولة لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين، والعمل على عودتهم الآمنة إلى مدنهم وقراهم، وفقاً للمعايير الدولية، ورفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية في سوريا.

٢. أكد المجلس الوزاري على أهمية استمرار كافة الجهود لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق، مرحباً بقرار مجلس الأمن رقم ٢٦٤٢ في ٩ يناير ٢٠٢٣م، بشأن تمديد تفويض آلية إيصال المساعدات الإنسانية الأممية عبر الحدود من تركيا إلى سوريا لمدة ستة أشهر إلى نهاية يونيو ٢٠٢٣م.

لبنان:

١. عبر المجلس الوزاري عن مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الشعب اللبناني الشقيق ودعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، وللقوات المسلحة اللبنانية التي تحمي حدوده وتقاوم تهديدات المجموعات المتطرفة والإرهابية. مؤكداً أهمية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مشدداً على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف، من أجل أن تمارس سيادتها الكاملة فلا يكون هناك أسلحة إلا بموافقة الحكومة اللبنانية، ولا تكون هناك سلطة سوى سلطتها، ولا يكون لبنان منطلقاً لأي أعمال تستهدف أمن واستقرار المنطقة.

٢. دعا المجلس الوزاري الأطراف اللبنانية لاحترام المواعيد الدستورية وتطلع إلى انتخاب رئيس للبلاد وفقاً للدستور اللبناني، والعمل على كل ما من شأنه تحقيق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق في الاستقرار والتقدم والازدهار، مشيداً بجهود أصدقاء وشركاء لبنان لاستعادة الثقة وتعزيز التعاون بين لبنان ودول مجلس التعاون، ودعمهم لدور الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في حفظ الأمن.

سد النهضة:

١. أكد المجلس الوزاري على أن الأمن المائي لجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل. كما أكد على دعم ومساندة دول مجلس التعاون لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف

سد النهضة بما يراعي مصالح كافة الأطراف، مؤكدين على ضرورة التوصل لاتفاق بهذا الشأن وفقاً لمبادئ القانون الدولي وما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١م.

السودان:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة بشأن أهمية الحفاظ على أمن السودان وسلامته واستقراره، والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها، ومساندة السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتحقيق تطلعات شعبه الشقيق.

٢. أشاد المجلس الوزاري بالجهود الدولية للآلية الثلاثيّة (بعثة الأمم المتحدة في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية)، والمجموعة الرباعية (دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة)، ومجموعة أصدقاء السودان، بهدف التوصل إلى توافق بين القوى السياسية، وإنهاء الأزمة وتحقيق الأمن والاستقرار في السودان. ودعا المجلس الوزاري الأطراف السودانية للاستجابة لهذه الجهود واستمرار الحوار وتحقيق التوافق لإتمام العملية السياسية، للوصول إلى اتفاق نهائي يلبي تطلعات الشعب السوداني الشقيق، ويعزز أمن البلاد واستقرارها وازدهارها في جميع المجالات.

ليبيا:

١. أكد المجلس الوزاري على المواقف والقرارات الثابتة بشأن الأزمة الليبية، مجدداً الحرص على الحفاظ على مصالح الشعب الليبي الشقيق، وعلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا، وضمان سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية، وخروج

كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، ودعم جهود مبعوث الأمم المتحدة عبدالله باتيلي للتوصل إلى حل سياسي، وإجراء الانتخابات، وتوحيد مؤسسات الدولة، لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب الليبي، وإرساء دعائم الأمن والاستقرار.

أفغانستان:

١. أكد المجلس الوزاري أهمية استعادة الأمن والاستقرار في جمهورية أفغانستان الإسلامية، والوصول إلى حل سياسي توافقي يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة مكونات الشعب الأفغاني، بما يحقق تطلعات الشعب الأفغاني الشقيق، ويعود بالنفع على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مجدداً دعوته لسلطة الأمر الواقع إلى تنفيذ التزاماتها بضمان حق المرأة في التعليم والعمل، وحماية الأقليات، وضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية من قبل الجماعات الإرهابية، أو استغلالها لتصدير المخدرات.

الأزمة بين روسيا وأكرانيا:

١. أشاد المجلس بجهود الوساطة التي تبذلها المملكة العربية السعودية والزيارات الناجحة التي قام بها سمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، إلى روسيا وأوكرانيا، وأعرب المجلس عن دعمه لجهود وقف إطلاق النار، وحل الأزمة سياسياً، وتغليب لغة الحوار، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات.

٢. أشاد المجلس الوزاري بكافة الجهود والدعوات إلى السلام ووقف الحرب في أوكرانيا، وتشجيع طرفي الصراع على الدخول في حوار دبلوماسي للتوصل إلى وقف الحرب وإنهاء الصراع بما يتفق

مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لاستعادة الأمن والسلم والاستقرار في القارة الأوروبية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

٣. أكد المجلس الوزاري على موقف مجلس التعاون من الأزمة الروسية الأوكرانية المبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

٤. نوه المجلس الوزاري بالمساعدات الإنسانية والإغاثية التي تقدمها دول مجلس التعاون لأوكرانيا.

٥. رحب المجلس الوزاري بتمديد اتفاق تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود، وعبر عن دعمه لاستمرار العمل بهذا الاتفاق لتسهيل تصدير الحبوب وكافة المواد الغذائية والإنسانية للمساهمة في توفير الأمن الغذائي للدول المتضررة.

الشراكات الاستراتيجية والمفاوضات:

١. أكد المجلس أهمية تعزيز علاقات الشراكة والتعاون والحوار الاستراتيجي مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، منوهاً بمخرجات اجتماعات مجموعات العمل المشتركة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، المتعلقة بإيران ومكافحة الإرهاب والأمن البحري والدفاع الجوي، التي عُقدت في مقر الأمانة العامة خلال الفترة ١٣-١٦ فبراير ٢٠٢٣م، وحوار التجارة والاستثمار الذي عُقد في مقر الأمانة العامة في ٩ مارس ٢٠٢٣م، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة.

٢. نوه المجلس الوزاري بالاجتماعات التي عُقدت بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي خلال شهري فبراير ومارس ٢٠٢٣م في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، والتحضير لانعقاد الدورة (٢٧) للمجلس الخليجي–الأوروبي المشترك لوزراء الخارجية، المزمع عقدها في سلطنة عمان.

٣. اطلع المجلس الوزاري على نتائج اجتماعات الحوار الاستراتيجي مع كل من الهند وباكستان، التي عُقدت في مقر الأمانة العامة يومي ٢٠ و٢١ مارس ٢٠٢٣م.

٤. نوه المجلس الوزاري بالتقدم المحرز في مفاوضات التجارة الحرة القائمة بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

صدر في الأمانة العامة لمجلس التعاون

يوم الأربعاء ٣٠ شعبان ١٤٤٤هـ الموافق ٢٢ مارس ٢٠٢٣م

البيان الصادر
عن المجلس الوزاري في دورته (١٥٦)
يوم الأحد ٢٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ١١ يونيو ٢٠٢٣م
الأمانة العامة لمجلس التعاون

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة والخمسين بعد المائة في يوم الأحد ٢٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ١١ يونيو ٢٠٢٣م، في مقر الأمانة العامة، برئاسة معالي السيد/ بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير الخارجية بسلطنة عمان، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

معالي/ خليفة شاهين المرر وزير دولة بالإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور/ عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية بمملكة البحرين

صاحب السمو الأمير/ فيصل بن فرحان آل سعود وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية

سعادة/ سلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة قطر

معالي الشيخ / سالم عبد الله الجابر الصباح وزير الخارجية بدولة الكويت

ومعالي/ جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أشاد المجلس الوزاري بنجاح استضافة المملكة العربية السعودية للعديد من الفعاليات الدولية والإقليمية المهمة، بما في ذلك استضافة المملكة للقمة العربية في دورتها الثانية والثلاثين بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٣م بمدينة جدة، والنتائج الإيجابية التي توصلت إليها، مؤكداً على أهمية توحيد الصف العربي وكل ما من شأنه توفير الظروف المحققة للاستقرار والازدهار ومستقبل واعد للشعوب العربية والأجيال القادمة. كما أشاد المجلس بجهود المملكة في تقريب وجهات النظر ووحدة الصف وحقن الدماء وتحقيق الهدنة في عدد من القضايا المحلية والدولية.

ونوه المجلس الوزاري بالتقدم الذي تحققه دول مجلس التعاون في إطار برامجها في عالم الفضاء، وبجهود دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجال استكشاف الفضاء الخارجي، وما لذلك من مردود إيجابي في تطوير المعرفة والأبحاث العلمية والتطبيقات العملية.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العمل الخليجي المشترك، وتطورات القضايا السياسية إقليمياً ودولياً، وذلك على النحو التالي:

تعزيز العمل الخليجي المشترك:

١. اطلع المجلس الوزاري على ما تقوم به اللجان العاملة في إطار مجلس التعاون من جهود لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، التي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته (٣٦) في ديسمبر ٢٠١٥م، ووجه بسرعة استكمال تنفيذها.

٢. استعرض المجلس مسيرة التكامل بين دول مجلس التعاون، وأكّد على استمرار تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، والانتهاء من متطلبات استكمال الاتحاد الجمركي، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات السوق الخليجية المشتركة.

٣. اعتمد المجلس خطة العمل الخارجي في مجال حقوق الإنسان (٢٠٢٣-٢٠٢٦).

مكافحة الإرهاب:

١. رحب المجلس الوزاري بنتائج الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في ٨ يونيو ٢٠٢٣، وأكد التزام دول المجلس بمواصلة جهودها ضمن التحالف، ودعم الجهود الدولية والإقليمية ضد كافة التنظيمات الإرهابية.

٢. أكد المجلس على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه الإرهاب أياً كان مصدره، ونبذه لكافة أشكاله وصوره، ورفضه لدوافعه ومبرراته، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، وأدان المجلس الوزاري كافة الأعمال الإرهابية، مؤكداً على حرمة المساس بالمدنيين والمنشآت المدنية كالمدارس ودور العبادة والمستشفيات، وأكد على أهمية التنسيق الدولي والإقليمي لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية، التي تهدد الأمن وتزعزع الاستقرار.

٣. رحب المجلس بنتائج المؤتمر الخليجي-الأوروبي لمكافحة الفكر المتطرف، الذي عُقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون يومي ٦-٧ يونيو ٢٠٢٣، وشاركت فيه دول المجلس والاتحاد الأوروبي والعديد من المراكز المتخصصة بدراسة هذه الظاهرة والتصدي لتداعياتها.

٤. اطلع المجلس على نتائج ورشة العمل التي نظمتها دولة قطر حول الإسلاموفوبيا في العالم، في ٢٩ مايو ٢٠٢٣م، في الدوحة، لدراسة هذه الظاهرة، وأكد المجلس على أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي تقوم عليها العلاقات بين الدول والمجتمعات.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مؤكداً على دعم سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، واعتبار أن أية ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران في الجزر الثلاث باطلة ولاغية وليست ذات أثر على حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث. ودعا المجلس الوزاري إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

القضية الفلسطينية:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً على ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

٢. أشاد المجلس بالجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي لإعادة إحياء مبادرة السلام العربية والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية.

٣. أدان المجلس الاقتحامات المتكررة من قبل المسؤولين في السلطة الإسرائيلية ومن المستوطنين الإسرائيليين لباحات المسجد الأقصى المبارك، في خرقٍ خطير للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس الشريف ومقدساته، وانتهاكٍ لقدسية المسجد الأقصى المبارك واستفزازٍ لمشاعر المسلمين.

٤. دعا المجلس المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم فيها، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها، في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، والتأكيد على ضرورة وقف الإجراءات الأحادية من جانب إسرائيل.

٥. أدان المجلس استمرار إسرائيل في بناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفضه أي توجه لضم المستوطنات إلى إسرائيل أو فرض السيادة الإسرائيلية عليها، في مخالفة صريحة لقرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، مطالباً المجتمع الدولي بالضغط على السلطات الإسرائيلية للرجوع عن قراراتها الاستيطانية.

٦. أشاد المجلس بالجهود الدبلوماسية لدولة قطر وجمهورية مصر العربية للتوصل إلى التهدئة ووقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٧. أشاد المجلس بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال عضويتها في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية في مجلس الأمن ودعم طلب حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

٨. أشاد المجلس الوزاري بالمساعدات السخية التي تقدمها دول المجلس لدعم أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وطالب المجتمع الدولي باستمرار دعمها للوكالة لتواصل مهمتها حتى عودة اللاجئين الفلسطينيين.

إيران:

١. أكد المجلس الوزاري على قرارات المجلس الأعلى الموقر في دورته (٤٣) في ديسمبر ٢٠٢٢م، بشأن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعلى المرتكزات الأساسية لتعزيز العلاقات معها، وذلك من خلال الالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، وكل ما يكفل الحفاظ على تثبيت ركائز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

٢. أكد المجلس أهمية التزام إيران بعدم تجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم التي تتطلبها الاستخدامات السلمية، وضرورة الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أكد استعداد دول المجلس للتعاون والتعامل بشكل فعال مع هذا الملف، كما أكد ضرورة مشاركتها في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية بهذا الشأن، وأن تشمل المفاوضات بالإضافة للبرنامج النووي الإيراني كافة القضايا والشواغل الأمنية لدول الخليج العربية، بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في إطار احترام السيادة وسياسات حسن الجوار والالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

٣. أكد المجلس على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة، والتصدي لكل ما من شأنه تهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، والمنشآت النفطية في دول المجلس.

اليمن:

١. أكد المجلس الوزاري دعمه الكامل لمجلس القيادة الرئاسي في تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وجهوده للتوصل إلى حل سياسي، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦، بما يحفظ لليمن الشقيق سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله.

٢. رحب المجلس بالجهود المخلصة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والاتصالات القائمة مع كافة الأطراف اليمنية لإحياء العملية السياسية، بما يؤدي إلى تحقيق حل سياسي شامل ومُستدام في اليمن، وبنتائج اللقاءات التي جرت في صنعاء في ٨-١٣ أبريل ٢٠٢٣م، وما رافقها من أجواء إيجابية، لتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب اليمني الشقيق، ووقف إطلاق النار.

٣. جدد المجلس دعمه لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن السيد هانز جروندبرج، وجهود المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن السيد تيم ليندر كينغ، للتوصل إلى الحل السياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث، وأشاد بتمسك الحكومة اليمنية بتجديد الهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن، داعياً إلى ممارسة ضغط دولي على الحوثيين لرفع الحصار عن مدينة تعز وفتح المعابر الإنسانية فيها، كما نصت على ذلك الهدنة الأممية، مثمناً جهود الأمم المتحدة لتجديد الهدنة تماشياً مع مبادرة المملكة العربية السعودية المعلنة في مارس ٢٠٢١م لإيقاف

اطلاق النار وإنهاء الأزمة والعمل على الوصول إلى حل سياسي شامل، ودعا المجلس الوزاري الأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف حازم تجاه ممارسات الحوثيين التي تتعارض مع هذه الجهود .

٤. رحب المجلس بقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية ٣٢) وإعلان جدة في ١٩ مايو ٢٠٢٣، التي جددت التأكيد على دعم كل ما يضمن أمن واستقرار الجمهورية اليمنية ويحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق.

٥. رحب المجلس بتدشين فخامة الرئيس رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في العاصمة المؤقتة عدن حزمة من المشاريع والبرامج التنموية والحيوية التي ينفذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، حيث شملت المشاريع التي تم إطلاقها افتتاح مشروع إعادة تأهيل وتشغيل مستشفى عدن العام وإنشاء مركز القلب، للمساهمة في دعم قدرات قطاع الصحة في محافظة عدن وما جاورها، وذلك بعد أن تم تجهيزه بـ (٢١٨٧) من الأجهزة والمعدات الطبية بسعة سريرية بلغت (٢٧٠)سريراً، وتدشين المرحلتين الأولى والثانية من مشروع إعادة تأهيل مطار عدن الدولي، ووضع حجر الأساس للمرحلة الثالثة من مشروع إعادة تأهيل مطار عدن الدولي، بهدف رفع مستوى المطار وجودة الخدمات المقدمة للمسافرين وشركات الطيران العاملة. وافتتاح (٤) مدارس نموذجية حديثة، ضمن (٣١) مدرسة موزعة على مختلف المحافظات اليمنية، في إطار (٥٢) مشروع ومبادرة تنموية في قطاع التعليم.

٦. امتداداً للمنح السابقة التي قدمتها المملكة العربية السعودية بإجمالي ٤,٢ مليارات دولار أمريكي، أشاد المجلس الوزاري بالدفعة الرابعة من منحة المشتقات النفطية السعودية المقدمة عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن إلى الجمهورية اليمنية، بكميات بلغت (٣٠) ألف طن متري، التي بلغ إجمالي كمياتها (١٥٠) ألف طن متري من الديزل، و(١٠٠) ألف طن متري من المازوت للمدة من نوفمبر ٢٠٢٢م إلى أبريل ٢٠٢٣م؛ سداً للاحتياج المقدم من محطات توليد

الكهرباء في المحافظات اليمنية لتشغيل أكثر من (٧٠) محطة لتوليد الكهرباء في أنحاء الجمهورية اليمنية بما أسهم في الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ميزانية الحكومة اليمنية، ورفع القوة الشرائية للمواطن اليمني، وضمان تفعيل التشغيل الذاتي لمحطات توليد الكهرباء في اليمن. وقدمت دولة الامارات العربة المتحدة لليمن مساعدات بلغت ٧ مليار دولار امريكي منذ عام ٢٠١٥ الى عام ٢٠٢٣، في مجالات الصحة وتوليد الطاقة وامدادها، ودعم البرامج العامة، والخدمات الاجتماعية، والحكومة والمجتمع المدني، والتطوير القضائي والقانوني، والنقل والتخزين، فضلا عن المساعدات الإغاثية والغذائية.

٧. أشاد المجلس بالإنجازات التي حققها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وبالمشاريع التنموية التي ينفذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبالدعم الإنساني الذي يقدمه مكتب تنسيق المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة من مجلس التعاون للجمهورية اليمنية، وبما تقدمه كافة دول المجلس من مساعدات إنسانية وتنموية لليمن، وأشاد المجلس الوزاري بجهود المشروع السعودي لنزع الألغام (مسام) لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام الذي تمكن منذ تدشينه في يونيو ٢٠١٨م، من نزع نحو ٤٠٠ ألف لغم وذخيرة وعبوة ناسفة زرعتها ميليشيات الحوثي بشكل عشوائي.

٨. أدان المجلس استمرار التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لليمن، وتهريب الخبراء العسكريين والأسلحة إلى ميليشيات الحوثي في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ٢٢١٦ و٢٢٣١ و٢٦٢٤، منوهاً بإعلان البحرية الأمريكية ضبط شحنة مخدرات على متن سفينة إيرانية في الممر الدولي في بحر عمان، حيث عثرت على (٤٣٣٠) رطلاً من الهيروين على متن قارب صيد غادر من ميناء شاه باهار في إيران. وضبط قوات خفر السواحل الأمريكية بتاريخ ٨ مايو٢٠٢٣م ما قيمته (٣٠)مليون دولار من الميثامفيتامين والهيروين من قارب صيد غادر من

نفس الميناء، وضبط ما تُقدر قيمته بنحو ٨٠ مليون دولار من الهيروين بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٣م، كما نوه المجلس الوزاري بإعلان أجهزة الأمن بمحافظة المهرة بتاريخ ١٨مايو ٢٠٢٣م، تمكنها من ضبط معدات اتصال حديثة كانت في طريقها لمليشيا الحوثي، وتضمنت المعدات (١١)كبينة تغذية وتنظيم محطات شبكات اتصالات (PAELTA) بقوة (٦٣Am)، إلى جانب (١٨١) صندوق بها محولات طاقة كهرباء خاصة بكبائن الاتصالات، إضافة إلى (٨) قطع أدوات كهربائية تابعة للمحولات.

٩. حث المجلس الأمم المتحدة على الإسراع في البدء بتنفيذ خطتها التشغيلية للتعامل مع ناقلة النفط العائم والتخزين (صافر)، وعدم التأخير تلافياً لأي طارئ قد يحدث وينتج عنه تسرب النفط من خزان صافر، والتأكيد على أهمية تضمين إجراءات فعالة للاستجابة متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية ضمن خطة نقل النفط من الخزان العائم (صافر)، إلى ناقلة بديلة، مشيداً بمساهمات دول المجلس في تمويل هذا العملية، بما في ذلك مساهمة دولة الكويت بمبلغ مليوني دولار لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة موضوع خزان صافر.

العراق:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق الشقيق، ودعم الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشدداً على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية الإسلامية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة تكريساً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون.

٢. أشاد المجلس بالشراكة الإيجابية والمتنامية بين مجلس التعاون والعراق، ورحب بتدشين مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون، في ٨ يونيو ٢٠٢٣ في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية، ويمثل هذا المشروع أحد الخطوات المهمة لتحقيق قدر أكبر من التكامل والترابط بين العراق ودول المجلس، بما يحقق مصالحها المشتركة ويمهد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل.

٣. أدان المجلس الاعتداءات الخارجية المتكررة التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدد الأمن والاستقرار فيه، وشدد المجلس على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، مؤكداً على وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق.

٤. أكد المجلس على أهمية التزام العراق بسيادة دولة الكويت وعدم انتهاك القرارات والاتفاقيات الدولية وبالأخص قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣، بشأن ترسيم الحدود بين البلدين واتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله، المبرمة بين البلدين والمودعة لدى الأمم المتحدة، ودعا المجلس جمهورية العراق إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية مع دولة الكويت لما بعد العلامة ١٦٢، معبراً عن رفضه القاطع لأي انتهاك يمس سيادة دولة الكويت واحتفاظها بحقها في الرد وفق القنوات القانونية.

٥. جدد المجلس دعمه لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، معرباً عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في كافة الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه تلك الملفات.

سوريا:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقفه الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة، واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، ودعم الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، معبراً عن دعمه جهود المبعوث الخاص لسوريا غير بيدرسون في هذا الشأن، ودعم الجهود المبذولة لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين، والعمل على عودتهم الآمنة إلى مدنهم وقراهم، وفقاً للمعايير الدولية.

٢. أكد المجلس أهمية مواصلة ودعم كافة الجهود الرامية إلى مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها، وعلى ضرورة اتخاذ خطوات عملية وفاعلة للتدرج نحو حل الأزمة السورية، ورحب بقرار جامعة الدول العربية الوزاري بشأن استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها، كما رحب بالجهود العربية لحل الأزمة في سوريا بشكل خطوة-مقابل-خطوة على النحو المتفق عليه خلال اجتماع عمان التشاوري لفريق الاتصال الوزاري العربي المعني بسوريا في ١ مايو ٢٠٢٣م.

٣. أكد المجلس على أهمية استمرار كافة الجهود لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق، ورحب بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتجديد تفويض مجلس الأمن بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود لمدة ١٢ شهراً.

لبنان:

١. عبر المجلس الوزاري عن مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الشعب اللبناني الشقيق ودعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، وللقوات المسلحة اللبنانية التي تحمي حدوده وتقاوم

تهديدات المجموعات المتطرفة والإرهابية. مؤكداً أهمية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مشدداً على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف، من أجل أن تمارس سيادتها الكاملة فلا يكون هناك أسلحة إلا بموافقة الحكومة اللبنانية، ولا تكون هناك سلطة سوى سلطتها، ولا يكون لبنان منطلقاً لأي أعمال تستهدف أمن واستقرار المنطقة.

٢. دعا المجلس الأطراف اللبنانية لاحترام المواعيد الدستورية وتطلع إلى انتخاب رئيس للبلاد وفقاً للدستور اللبناني، والعمل على كل ما من شأنه تحقيق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق في الاستقرار والتقدم والازدهار، مشيداً بجهود أصدقاء وشركاء لبنان لاستعادة الثقة وتعزيز التعاون بين لبنان ودول مجلس التعاون، ودعمهم لدور الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في حفظ الأمن.

السودان:

١. أكد المجلس الوزاري على مواقف وقرارات مجلس التعاون بشأن الحفاظ على أمن السودان وسلامته واستقراره، والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها ومنع انهيارها، ومساندة السودان في مواجهة تطورات وتداعيات الأزمة الحالية، وضرورة التهدئة وتغليب لغة الحوار وتوحيد الصف، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني، والحيلولة دون أي تدخل خارجي في الشأن السوداني يؤجج الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليميين.

٢. أشاد المجلس بالجهود الدبلوماسية الحثيثة للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في تمكين القوى السياسية والأطراف السودانية من التهدئة وتغليب لغة الحوار وتقريب وجهات النظر، للوصول إلى اتفاق يجنب الشعب السوداني الشقيق ويلات الحروب والنزاعات ويلبي تطلعاته، ويساهم في تعزيز أمن البلاد واستقرارها وازدهارها في جميع المجالات.

٣. أدان المجلس عمليات الاقتحام والتخريب التي طالت عدد من مقار البعثات الدبلوماسية والمباني التابعة لها في السودان في الآونة الأخيرة، بما في ذلك بعثات دول مجلس التعاون، مؤكداً على ضرورة احترام الاتفاقيات الدولية والأعراف الدبلوماسية التي تضمن حرمة وسلامة مقرات البعثات الدبلوماسية ومنتسبيها .

٤. أشاد المجلس بجهود المملكة العربية السعودية ودورها المحوري في عمليات إجلاء رعايا دول المجلس والدول الشقيقة والصديقة، وبما قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة من الامدادات الاغاثية الضرورية، التي بلغت ١٦٣٠ طناً من خلال ٢٢ طائرة وباخرة مساعدات غذائية وطبية، وتخصيص ٥٢,٥ مليون دولار امريكي لدعم الاستجابة الإنسانية للمتأثرين من النزاع في السودان والنازحين داخليا واللاجئين السودانيين في تشاد. كما ساهمت دولة الإمارات في اجلاء مجموعة من رعايا الدول الشقيقة والصديقة. كما نوه بكافة المساعدات والجسور الإنسانية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى الشعب السوداني الشقيق، لإجلاء المدنيين وتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة. وحث المجلس المجتمع الدولي على تقديم الدعم الإنساني للشعب السوداني.

ليبيا:

١. أكد المجلس الوزاري على المواقف والقرارات الثابتة بشأن الأزمة الليبية، مجدداً الحرص على الحفاظ على مصالح الشعب الليبي الشقيق، وعلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا، وضمان سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية، وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية.

٢. جدد المجلس دعمه لجهود مبعوث الأمم المتحدة عبدالله باتيلي للتوصل إلى حل سياسي، وإجراء الانتخابات، وتوحيد مؤسسات الدولة، لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب الليبي، وإرساء دعائم الأمن والاستقرار.

٣. رحب المجلس بالتوافق الذي توصلت إليه اللجنة المشتركة (٦+٦) المشكلة من مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، خلال اجتماعاتها في المملكة المغربية الشقيقة يومي ٦-٧ يونيو ٢٠٢٣، بشأن القوانين المنظمة لانتخاب رئيس الدولة وأعضاء البرلمان، باعتباره خطوة ايجابية وبناءة نحو إجراء الانتخابات الرئاسية البرلمانية.

أفغانستان:

١. أكد المجلس الوزاري أهمية استعادة الأمن والاستقرار في جمهورية أفغانستان الإسلامية، والوصول إلى حل سياسي توافقي يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة مكونات الشعب الأفغاني، بما يحقق تطلعات الشعب الأفغاني الشقيق، ويعود بالنفع على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مجدداً دعوته لسلطة الأمر الواقع إلى تنفيذ التزاماتها بضمان حق المرأة في التعليم والعمل، وحماية الأقليات، وضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية من قبل الجماعات الإرهابية، أو استغلالها لتصدير المخدرات.

٢. نوه المجلس بالمساعدات الإنسانية المستمرة التي تقدمها دول مجلس التعاون لأفغانستان، ودعا المجتمع الدولي إلى استمرار تقديم العون للشعب الأفغاني.

الأزمة بين روسيا وأكرانيا:

١. أكد المجلس الوزاري على موقف مجلس التعاون من الأزمة الروسية الأوكرانية المبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

٢. أكد المجلس دعمه لجهود الوساطة لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ووقف إطلاق النار، وحل الأزمة سياسياً، وتغليب لغة الحوار، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات.

٣. نوه المجلس بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها دول مجلس التعاون لأوكرانيا.

٤. رحب المجلس بتمديد اتفاق تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود لمدة ٦٠ يوماً إلى نهاية ١٧ يوليو ٢٠٢٣م، وعبر عن دعمه لاستمرار العمل بهذا الاتفاق لتسهيل تصدير الحبوب وكافة المواد الغذائية والإنسانية للمساهمة في توفير الأمن الغذائي للدول المتضررة.

الشراكات الاستراتيجية والمفاوضات:

١. أشاد المجلس الوزاري بنتائج اجتماع الشراكة بين مجلس التعاون وجمهورية مصر العربية الشقيقة، الذي عُقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في ٥ يونيو ٢٠٢٣، مؤكداً أهمية المضي قدماً في تعزيز هذه الشراكة والتكامل بين الجانبين في كافة المجالات.

٢. أكد المجلس على أهمية تنفيذ مخرجات الاجتماع الوزاري الخليجي الأمريكي المشترك الذي عُقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في ٧ يونيو ٢٠٢٣م، والذي أكد على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الامريكية.

٣. اطلع المجلس على تقرير عن سير مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الأخرى والتقدم المحرز في هذا المجال.

صدر في الأمانة العامة لمجلس التعاون

يوم الأحد ٢٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ١١ يونيو ٢٠٢٣م

officialnewspaper@gccsg.org
www.gccsg.org
٦٧٢٥ طريق جدة ـ الهدا
الرياض ١٢٣٢٤ ـ ٣١٤٧